مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٦٦

الأربعاء، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، الساعة ١٧/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ويسنومورتي	(اندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد هنزه
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لادسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	نيجيريا	السيد إيغونسولا
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في رواندا

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1995/552)

تقرير مرحلي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (S/1995/678)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Service, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في رواندا

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1995/552)

تقرير مرحلي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1995/678)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل زائير يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) مقعدا الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الوارد في الوثيقة S/1995/552، والتقرير المرحلي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، الوارد في الوثيقة S/1995/678.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/703، التي تتضمن نص مشروع قرار تم إعداده أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين الأخريين التاليتين: S/1995/547، رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/683، مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٥، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول هو ممثل زائير. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي سروري وسرور وفدي، سيدي، أن نراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن هذا الشهر. ونحن نعرف مقدرتكم، ونعرف أن المجلس في أيد أمينة.

إذ ينظر المجلس في مشروع قرار سيرفع بموجبه الحظر المفروض على توريد الأسلحة الى رواندا، أود أن أنقل امتنان زائير لأعضاء المجلس الذين عملوا بلا كلل لتحسين النص الذي اقترح أصلا. وفي الوقت ذاته، يجب أن نشدد على أن النص التوافقي لمشروع القرار المتعلق برفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة الى رواندا، الذي سيعتمده المجلس وشيكا، بالرغم من أنه يأخذ في الاعتبار فعلا بعض جوانب موقف زائير، لا يرقى الى مستوى توقعاتنا، بالنظر الى تردي الحالة وتصاعد التوتر في المنطقة.

ومجلس الأمن بتعليقه للحظر المفروض على توريد الأسلحة الى رواندا لفترة تجريبية مدتها عام واحد، إنما يخول لرواندا الحصول على المعدات العسكرية وغيرها من الأعتدة الحربية الحديثة والمتقدمة في الوقت الذي تكاد لا تخفي فيه نواياها القتالية وتهدر بالهجوم على مخيمات اللاجئين في زائير. وهو يفعل ذلك أيضا في الوقت الذي لا تشجع فيه رواندا تهيئة مناخ التفاهم والمصالحة الوطنية وإنما تشجع، عوضا عن ذلك، تدفقات جديدة من اللاجئين الى زائير، تتخذ مظهر طرد مواطني رواندا لأسباب سياسية وعرقية وقبلية.

وبعبارة أخرى، فرغم أن مجلس الأمن قد أدرج شروطا في هذا النص، فإن اعتماد مشروع القرار لن يسهم في تخفيف حدة التوتر السائدة في المنطقة.

إزاء هذا الوضع، كان لزائير الحق في الخروج عن المبدأ القائل بضرورة عدم إخضاع اللاجئين لتدابير مثل رفض دخولهم الحدود أو طردهم أو ترحيلهم، إذا كانوا قد دخلوا بالفعل إقليما يلتمسون فيه الملجأ، إلى دولة أخرى ما، يمكن أن يتعرضوا فيها للاضطهاد، بل الواقع أنه وفقا للمادة ٣ من إعلان الجمعية العامة المتعلق باللجوء الإقليمي، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أن تخرج عن المبادئ المذكورة فيه لأسباب ملحّة تتعلق بالأمن القومي، أو لحماية سكانها كما هو الحال عندما يتدفق الناس بأعداد كبيرة.

ومن الواضح أن زائير في هذه الحالة تعتزم أن تتيح الفرصة للأشخاص المعنيين لاختيار دولة مضيفة أخرى.

وحتى الآن، ومن باب التضامن والشعور بالانسانية، لا تريد جمهورية زائير أن تلجأ إلى تلك الأحكام اقتناعا منها، من ناحية، بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيبذلان كل ما في وسعهما للتخفيف من العبء الذي تنوء به زائير، وتسهيل عودة اللاجئين إلى بلدان المنشأ، وأن الجمهورية الرواندية الشقيقة، من ناحية أخرى، ستفي بحسن نية بالتزاماتها المترتبة على الاتفاق الثلاثي المعقود بين زائير ورواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي وقّع في كينشاسا في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن إعادة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم. ومن المؤسف أن هذا لم يحدث. وجمهورية زائير لا يمكنها أن تظل إلى الأبد تضحي بأمنها من أجل إحساس من جانبها وحدها بالتضامن والمسؤولية، يمكن أن يوردها مورد التهلكة.

وهذا هو السبب في أن زائير، وقد أوشك المجلس على اعتماد مشروع القرار، تود أن تلفت انتباه المجلس والمجتمع الدولي إلى تدهور الحالة على الحدود الشرقية لبلدنا. وتطلب إلى المجلس أن يتصدى لهذه الحالة. كما تود جمهورية زائير، هنا وفي هذه اللحظة، أن تبلغ المجلس أننا، إذا تدهورت هذه الحالة، سنعتبر حكومة كيغالي وحكومة بوجومبورا مسؤولتين عن هذا التدهور.

وبالطبع، على مجلس الأمن أن يعطي الأولوية لنزع سلاح الميليشيات، ولكن علينا أيضا ألا ننسى المذبحة التي تعرضت لها مؤخرا مجموعة من الايطاليين المسالمين. وتود جمهورية زائير أن تغتنم هذه الفرصة لكي تعرب لإيطاليا عن أخلص تعازيها على فقدان أولئك الأشخاص المسالمين الذين كانوا يعملون مع منظمة ذات أهداف نبيلة، ولكنهم راحوا ضحية مذبحة وحشية.

وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يأخذ ما قلته في اعتباره في المرة المقبلة التي سينظر فيها في الحالة في رواندا، وأن يضعه نصب عينيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زائير على العبارات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، المؤرخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، والمقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥). إننا نعتبر هذا التقرير إيجابيا لأنه يبيّن حدوث تحسن في الحالة الأمنية؛ وأن حكومة رواندا تواصل اتخاذ تدابير ترمي إلى تهيئة بيئة الثقة اللازمة للعودة الطوعية للاجئين في ظل ظروف من الأمن والكرامة؛ وأن الحكومة أيضا ما زالت تسعى جاهدة لتعزيز إقامة العدل، وإرساء النظام العام، وتشجيع المصالحة الوطنية.

والمصالحة الوطنية هي بالفعل مهمة يجب أن تتصدى لها حكومة رواندا على سبيل الأولوية. وفي سياق تلك المهمة لا يمكن إنكار أهمية تعزيز النظام القضائي في البلد والقيام في آن واحد بالأخذ بتدابير تستهدف

تعزيز حقوق الانسان وضمان احترامها. وهذا يعني تهيئة الظروف التي يمكن أن توجد مناخ الثقة اللازم لعودة اللاجئين.

ومما يبعث على الارتياح أيضا أن نعلم أن صيانة الأمن في البلد قد تحسنت، وأن الحكومة تتعاون الآن على نحو أوثق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، في تنفيذ ولايتها.

وفيما يتعلق بمهمة التعمير الوطني، من المشجع أن نعرف أن مجتمع المانحين ووكالات الأمم المتحدة قد التقيا معا واعترفا بالحاجة إلى تعجيل صرف الاعتمادات المخصصة بالفعل لرواندا. وما من شك في أن هذا سيوفر دعما كبيرا لتعمير الهياكل الأساسية في البلد، ومساعدته على استعادة وتعزيز قدرته الانتاجية الوطنية.

على أن جميع الجهود التي تبذلها حكومة رواندا بمساعدة المجتمع الدولي للتعويض عن الآثار التي خلفتها أحداث عام ١٩٩٤ المفجعة يمكن، للأسف، أن تحبطها زعزعة الاستقرار التي يجري التحريض عليها من خارج رواندا - بما يترتب عليها من مضاعفات في البلدان المجاورة - إذا لم تنخفض حدة التوترات، وإذا استمر الأمن منعدما في مناطق زائير المتاخمة لحدود رواندا. إن السبب في هذه التوترات هو وجود تقارير عن تدريبات عسكرية ونقل الأسلحة إلى أعضاء قوات الحكومة السابقة والميليشيات التي تخطط للهجوم على الحكومة القائمة. وبالتالي يتعيَّن على المجتمع الدولي الذي ما فتئ يضطلع بدور رائد في تعمير رواندا وفي النهوض بعملية الاعادة إلى الوطن والمصالحة أن يتخذ تدابير مثل التدبير الذي اقترحته حكومة زائير بإنشاء لجنة دولية للتصدي للادعاءات الخاصة بتوريد الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة.

وبصفة عامة، يوافق وفد بلدي على الملاحظات والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام. كما نؤيد مبادرته الخاصة بعقد مؤتمر إقليمي لدراسة المشاكل المترابطة الخاصة بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى دون الاقليمية.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن مشروع القرار ييسر لحكومة رواندا أن تعالج مشكلتها المتعلقة بالأمن الداخلي إلى جانب عدد من المشاكل ذات الصلة. كما أنه يوفر آلية واضحة لرصد القيود المفروضة بموجب الفقرة ١٣ من القرار ٩١٨ (١٩٩٤).

وختاما، أود أن أقول إن وفد بلدي سيصوت لصالح مشروع القرار لأنه يتضمن عناصر نرى أنها أساسية لمساعدة شعب رواندا على تحقيق ما يحتاجه البلد من سلام واستقرار وثقة وتعمير وأمن.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنها لمسألة معروفة أن قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) اعتمد في ذروة حدث من أكثر الأحداث مأساوية في تاريخ رواندا. فالحظر على الأسلحة كان موجها ضد حكومة خططت ودبرت وترأست عملية إعدام جماعية لشعبها. واليوم، من الواضح أن الحظر على الأسلحة لا يطبق على الحكومة الجانية فقط وإنما أيضا على تلك التي أوقفت عملية إبادة الأجناس.

ووفد بوتسوانا يفهم تماما أنه لئن كان صحيحا أن حظر الأسلحة يطبق الآن على حكومة لم ترتكب جريمة على الإطلاق، فمن الصحيح على حد سواء أن الحالة الجغرافية - السياسية والعسكرية في المنطقة دون الإقليمية للبحيرات الكبرى في افريقيا تجعل من الضروري بالنسبة لمجلس الأمن الإبقاء على حظر الأسلحة لفترة من الزمن. ولم يكن هناك قصد متعمد من جانب مجلس الأمن لمعاقبة رواندا أو حكومتها الجديدة. وكان الشاغل الأساسي هو وقف تدفق الأسلحة الى منطقة دون إقليمية مشتعلة في افريقيا يمكن أن يحيق بها وبسهولة الصراع العسكري ويهدد بالتالي السلم والأمن العالميين. وفي رأينا أن الحظر على الأسلحة كان أيضا لصالح شعب رواندا الذي كان بحاجة الى السلم والاستقرار النسبيين من أجل إعادة بناء مؤسسات دولته بعيدا عن تهديد الحرب. غير أن التطورات الأخيرة جعلت الإبقاء على حظر الأسلحة أمرا متعذرا من الناحية السياسية.

فعناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة ما برحت منذ بضعة شهور الآن تشارك في التدريبات العسكرية وتكديس الأسلحة استعدادا لغزو رواندا في نهاية المطاف. وتقرير الأمين العام الذي قدم الى المجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٥ أشار الى ازدياد الطابع العسكري لمخيمات اللاجئين والغارات عبر الحدود. وبلغت خطورة تلك التطورات درجة دفعت بمجلس الأمن الى اتخاذ القرار ٩٩٧ (١٩٩٥) الذي أكد فيه من جديد أن الحظر على

الأسلحة ينطبق على الرعايا الروانديين في الدول المجاورة أيضا. وارتأى المجلس أن يطلب الى الأمين العام أن يجري مشاورات مع الدول المجاورة لاستكشاف إمكانية وزع مراقبين عسكريين في المطارات وطرق النقل الأخرى. ولم يتم التوصل الى حل حتى الآن لأنه لم يتم الاتفاق بشأن وزع المراقبين.

وذكّر مجلس الأمن حكومة رواندا مرارا وتكرارا بأنها تتحمل المسؤولية الأولى عن تهيئة الظروف المؤدية الى الوفاق الوطني. وهذه المسؤولية يترتب عليها ضمان أمن وسلامة شعب رواندا. وأكد المجلس مجددا على هذه المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق حكومة رواندا في قراره ٩٩٧ (١٩٩٥). ولم يعد هناك أي تبرير للاستمرار في حرمان حكومة رواندا من الأسلحة للدفاع عن نفسها وعن شعب رواندا في ظل تهديد واضح للأمن الوطني للبلاد.

إن رواندا، شأنها شأن كل دولة، لديها حق مشروع في الدفاع عن النفس. ونحن جميعا نعرف بأنه ما من أحد سيهب الى الدفاع عن شعب رواندا في حالة وقوع هجوم متعمد من جانب عناصر قوات الحكومة الرواندية السابقة. وتواصل حكومة رواندا بذل جهود متضافرة لتهيئة مناخ يفضي الى التئام الجراح الوطنية والمصالحة الوطنية، ولا نعتقد أن عناصر قوات الحكومة السابقة سيسمح لها بتصديع هذه العملية.

إن رفع حظر الأسلحة المفروض على رواندا لا ينبغي أن يُساء تفسيره على أنه ترخيص للقيام باستعدادات عسكرية من جانب أي كان. ولن يكون هذا مقبولا لأن من شأنه أن يؤدي الى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ويأمل وفد بلدي أن يكون إجراء المجلس هذا رادعا لأولئك الذين ارتكبوا عملية إبادة الجنس والذين مازالت تراودهم فكرة العودة الى كيغالي لمواصلة أعمالهم البغيضة. وينبغي للمجتمع العالمي أن يتخذ موقفا موحدا في تصميمه على ضمان ألا يحدث على الإطلاق أي تكرار للأحداث التي بدأت في نيسان/ابريل ١٩٩٤. والرسالة الموجهة الى حكومة رواندا هي أيضا مدوية وواضحة. فالفقرة ٦ من مشروع القرار المعروض علينا تطالب الحكومة بتهيئة الظروف التي تمكن من عودة ما يزيد على مليوني لاجئ بشرف وكرامة. وأن عودة اللاجئين هي في صلب المشكلة في رواندا. وحيازة القدرة الدفاعية هي مجرد إجراء مؤقت. والحل الحقيقي سيتحقق مع عودة اللاجئين، والوفاق الوطني، والسلام الدائم في البلاد، ونحن نشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة رواندا في هذا الصدد.

ووفد بلدي يعلق أهمية قصوى على الجهود السياسية والدبلوماسية التي ترمي الى إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه رواندا ودول المنطقة دون الإقليمية للبحيرات الكبرى. والفقرة ٥ من المنطوق تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن جهوده من أجل إعداد وعقد مؤتمر إقليمي بشأن الأمن والاستقرار والتنمية خلال شهر واحد من اعتماد مشروع القرار هذا.

ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام، فإن حكومة رواندا، اتخذت خطوات لتحسين العلاقات مع جيرانها. وهذه الجهود تشكل أساسا طيبا للتعاون دون الإقليمي وتحظى بالتأييد الكامل لوفدنا.

السيد ايغونسولا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على آخر تقرير له عن الحالة في رواندا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. وإننا نشعر بالارتياح إزاء جهود الحكومة في محاولتها تثبيت استقرار الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية للبلد بعد ١٢ شهرا مما وصفه الأمين العام نفسه بأنه واحد من أكثر الفصول مأساوية من تاريخ افريقيا. ولما كانت الحكومة في كيغالي قد بدأت من الصفر تقريبا وبدون أية هياكل أساسية أو مصادر حكومية للدخل، فإنها تستحق التهنئة على منجزاتها. ويقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي يتمثل في رفد جهود الحكومة وتكميلها، وبخاصة في مجالات العدالة والمصالحة الوطنية، وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، والحالة الإنسانية، وعودة اللاجئين.

على الرغم من أن الحالة الأمنية في رواندا قد تحسنت، بفضل الجهود المشتركة للحكومة ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، فإنه مازال يُبلغ أيضا عن حال التوتر وانعدام الأمن على طول الحدود، وخصوصا من أراضي زائير المجاورة لرواندا. فالتقارير عن عمليات التسلل والتخريب من جانب العناصر المسلحة، فضلا عن ادعاءات بأن أعضاء من قوات الحكومة السابقة يقومون بالتدريب العسكري ويحصلون

على شحنات من الأسلحة، قد زادت الى حد كبير من حدة التوتر في المناطق الحدودية. والواقع أن حكومتي زائير ورواندا اعترفتا مؤخرا بأن الحالة في منطقة الحدود قد ازدادت تدهورا.

لقد أيد وفد بلدي طلب رواندا - كجزء من التدابير الرامية لتحقيق استقرار الحالة وطمأنة حكومة رواندا بشأن أمنها - برفع القيود على حيازة الأسلحة التي فرضت بموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤)، بقدر ما تتعلق بحكومة رواندا. ولن يمكن هذا الحكومة من الدفاع عن نفسها ومواطنيها فحسب، وإنما سيكون أيضا رادعا لروح المغامرة العسكرية لدى معارضي الحكومة من الخارج. ونعتقد أن مجرد المعرفة بأن الحكومة في وضع يمكنها من الدفاع عن نفسها بالشكل المناسب سيجعلهم يفكرون مرتين. وتحقيقا لهذا الغرض، قامت نيجيريا، الى جانب الأعضاء الآخرين في تجمع حركة عدم الانحياز، باتخاذ زمام المبادرة بتقديم مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

وأعتقد إننا جميعا نقدر حقيقة أنه ما من حكومة سوف تجلس مكتوفة الأيدي بينما تتشكل وتتسلح قوة مصممة على محوها على مبعدة بضعة أميال عبر حدودها. فإذا كان لنا أن ننقذ شعب رواندا، الذي عانى الكثير فعلا، من التعرض لجولة أخرى من العنف، فيتعين علينا أن نتصرف الآن، خصوصا ونحن نعرف أن أي عمل عسكري في رواندا سيزعزع على نحو أكبر الحالة غير المستقرة فعلا في منطقة البحيرات الكبرى بكاملها. علاوة على ذلك، فإن كنا نتوقع من حكومة رواندا أن تضطلع بكامل المسؤولية عن السلم والأمن داخل البلاد، فلا يمكننا أن نحرم تلك الحكومة من الوسائل المشروعة التي تمكنها من الاضطلاع بهذه المسؤولية.

ومع ذلك لا تغفل حكومة بلدي الجانب الآخر من الحجة؛ بأن تقديم مزيد من الأسلحة الى بيئة متفجرة فعلا له تأثيره المزعزع للاستقرار. ولهذا أدرجت مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز ضمانات في نص مشروع القرار تكفل عدم وصول الأسلحة إلا الى المستفيدين من رفع الحظر، وأن تستخدم فيما يكون لكل حكومة شرعية الحق فيه، وهو الدفاع عن النفس؛ لا أكثر ولا أقل. فضلا عن ذلك، وحتى نكفل الشفافية، والأهم من ذلك، حتى نؤكد للمجتمع الدولي - وبخاصة الدول المجاورة - أن الأسلحة ستستخدم في الأغراض الدفاعية المشروعة وحدها، وافقنا على فترة تجربة لمدة سنة واحدة، تعلق خلالها القيود فقط. ووفد بلدي يؤيد أيضا الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة للقيام بتحقيق كامل بشأن ادعاءات تدفقات الأسلحة غير المشروعة الى المنطقة دون الاقليمية.

ونحن نتطلع في الأشهر الاثني عشر المقبلة الى إنهاء حظر الأسلحة فيما يتعلق بحكومة رواندا. ونحن واثقون بأن الظروف الأمنية سواء في داخل رواندا أو خارج حدودها، ستتحسن بشكل كبير بحيث تصبح حيازة الحكومة للمزيد من الأسلحة غير ضرورية حتى بعد رفع حظر الأسلحة.

إلا أنه كي يصبح هذا ممكنا، سيتعين على حكومة رواندا اتخاذ خطوات ضرورية في مجالات العدالة والمصالحة الوطنية والتسوية السياسية، بتأييد من المجتمع الدولي. وفي الوقت الراهن، تشجعنا الخطوات الأخرى التي اتخذت لإقامة المحكمة الدولية لرواندا وتيسير عملها. ونأمل أن تتمكن من بدء العمل الهام في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، نوافق على أن هناك ما ينبغي القيام به بشأن ازدحام السجون، الذي يشكل أزمة انسانية كبرى. وحكومة رواندا تتطلب مساعدة المجتمع الدولي كي تحسن ظروف السجون.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، نعتقد أن بعض الخطوات التي تتخذها الحكومة، وكذلك الاقتراحات لوضع نهج اقليمي، التي اتفق عليها في نيروبي وبوجومبورا، من شأنها - اذا نفذت - أن تعالج المشاكل الملحة التي تواجه عودة اللاجئين. ونحن نؤيد أيضا الاقتراحات التي طرحها الأمين العام لتشجيع الحوار بين جميع قطاعات المجتمع الرواندي، بما في ذلك الأفراد الموجودون في الشتات، عدا الذين شاركوا في عمليات الابادة في العام الماضي أو يشتبه في أن يكونوا قد قاموا بها.

وفيما يتعلق بأداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، نثني على الاسهامات التي قدمها ولا يزال يقدمها أفراد البعثة في الاضطلاع بمهامهم، وندعو حكومة رواندا الى مواصلة تقديم التعاون الضروري للبعثة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على التزامه الشخصي بضمان استقرار المنطقة كما أوضحته زيارته الأخيرة الى المنطقة.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن افريقيا، بالنظر الى حجمها الكبير ومواردها الطبيعية والبشرية، لها إمكانية كبيرة للتنمية. ومع ذلك، كان لتفكك العالم الثنائي القطبية أثر هائل على افريقيا، التي هي بحاجة ماسة الآن الى مناخ يسوده السلم والوحدة والاستقرار. والصين لا تزال تولي دائما اهتماما عظيما بالتطورات في افريقيا. ونحن نتعاطف تعاطفا عميقا مع القارة الافريقية التي تمزقها الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومع شعوبها في معاناتها بسبب الصراعات.

والصين تعلق أهمية على افريقيا. ولا يزال من المكونات الهامة لسياسة الصين الخارجية دعم الشعوب الافريقية في سعيها لصون السلم والاستقرار؛ وتعزيز علاقات التعاون الودية مع جميع البلدان الافريقية. ونحن نؤيد المطالب المعقولة والمواقف العادلة للبلدان الافريقية في الشؤون الدولية. وهذا بالتحديد ما ظل الوفد الصيني يفعله في الأمم المتحدة بما في ذلك في مجلس الأمن.

منذ نشوب الأزمة في رواندا، بذل المجتمع الدولي - وبخاصة منظمة الوحدة الافريقية والدول المجاورة لرواندا - جهودا جديرة بالثناء لتحقيق استعادة السلم والاستقرار في ذلك البلد في وقت مبكر. وقامت الحكومة الرواندية بعمل هائل في تعزيز المصالحة الوطنية، وإعادة اللاجئين، وإعادة بناء الوطن وتحسين الحالة الأمنية في أنحاء البلاد. وفي الوقت الحالي، يعود الاستقرار تدريجيا الى رواندا. وقد حدث أيضا تحسن ما في العلاقات بين الحكومة الرواندية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

وهذه كلها تطورات سارة. إلا أن عودة اللاجئين والمشردين الروانديين تجري ببطء. ولا تزال الحالة الانسانية مروعة. ولا يزال تدفق الأسلحة الى رواندا بحاجة الى سيطرة. وهذه المشاكل، ما لم تحل بسرعة، ستقوض بشكل حاد عملية المصالحة الوطنية التي تقوم بها الحكومة الرواندية. ولذلك، أعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يولي مسألة رواندا نفس الاهتمام الذي أولاه لمناطق أخرى، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ التدابير لمساعدة الحكومة الرواندية والشعب الرواندي على حل مصاعبهما الحالية حتى يمكنهما أن ينعما بالسلم والاستقرار مرة أخرى في وقت مبكر.

في ضوء الحالة المتغيرة في رواندا، وبناء على طلب الحكومة الرواندية، سيعتمد مجلس الأمن اليوم قرارا يتعلق برفع حظر الأسلحة المفروض على الحكومة الرواندية. ونأمل أن يسهم هذا الاجراء الذي يتخذه المجلس في تحقيق المصالحة الوطنية في رواندا في اطار اتفاق أروشا للسلم. ونأمل أيضا أن نرى حلا مبكرا لمشكلة الأسلحة في مخيمات اللاجئين خارج رواندا بغية تهيئة الظروف لعودة اللاجئين.

والوفد الصيني، استنادا الى موقفه الثابت بدعم عملية السلم في رواندا، سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا. ونحن نأمل مخلصين أن يواصل الشعب الرواندي، تحت قيادة حكومتي، العمل سويا لبناء رواندا ليصبح بلدا يسوده السلم والاستقرار.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أعرب وفد الاتحاد الروسي مرارا عن قلقه البالغ بشأن الحالة المعقدة المتفجرة في منطقة البحيرات الكبرى دون الاقليمية. وقد زاد من حدة بؤرة التوتر الراهنة بشكل كبير انتشار الأسلحة بين المدنيين واللاجئين بشكل لا يخضع لأي سيطرة، الأمر الذي خلق تهديدا حقيقيا لسلم واستقرار جميع بلدان المنطقة.

ونحن نشعر بقلق خاص إزاء الأنباء الخارجية بشأن الاستعدادات العسكرية والغزوات المتزايدة التي تقوم بها قوات النظام الرواندي السابق التي تحاول زعزعة استقرار الوضع في رواندا، التي بدأ شعبها توا لأم جراحه بعد مأساة العام الماضي التي لم يسبق لها مثيل. ونحن نتشاطر تماما الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره المؤرخ ٨ آب/أغسطس الى مجلس الأمن، بأن سكان رواندا، الذين عانوا بشكل مروع للغاية، يجب ألا يقعوا ضحايا لدائرة أخرى من العنف.

والوفد الروسي مقتنع اقتناعا راسخا بأن مهام ضمان الأمن وتعزيز السلم والاستقرار في رواندا وفي أنحاء المنطقة لا يمكن الوفاء بها إلا عن طريق نهج متكامل ودقيق للقضاء على أسباب الصراع والتوتر. ومن نافلة

القول أن حكومة رواندا، وبخاصة في ضوء الخفض الكبير الوشيك لوجود الأمم المتحدة في ذلك البلد، ينبغي أن يتاح لها الوفاء باحتياجاتها من الأسلحة في حدود قدرة دفاع كافية.

وفي الوقت نفسه، وفي ضوء الحالة الهشة القائمة في رواندا وفي عدد من البلدان المجاورة، من المهم أن تتم هذه العملية تحت رقابة دولية صارمة، وأن تتم وفقا لتسوية داخلية ووفقا لتغييرات في الحالة العسكرية والسياسية في منطقة افريقيا الوسطى.

وبموازاة ذلك نرى أنه ينبغي وضع التدابير اللازمة لتحقيق التعاون بين حكومات بلدان المنطقة للجم التدفق غير المشروع للأسلحة، ولمنع وصولها الى قوات الحكومة السابقة الموجودة في أراضي الدول المحيطة برواندا، وأيضا داخل مخيمات اللاجئين. ويمكن لخطوة هامة في هذا الاتجاه أن تتمثل في وزع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة على أراضي تلك البلدان، وأيضا القيام بسرعة بإنشاء لجنة للتحقيق في إيصال الأسلحة غير المشروع للوحدات المسلحة لحكومة رواندا السابقة.

وفي الوقت ذاته، نفترض بأن هذه التدابير لن تفعل فعلها بالكامل من حيث تعزيز السلم والأمن في الأجل البعيد ما لم تحظ مفاوضات السلم بالأولوية. وفي هذا الصدد، نؤيد تمام التأييد فكرة عقد مؤتمر اقليمي على نحو عاجل بشأن الأمن والاستقرار والتنمية، وأيضا عقد اجتماع اقليمي لحل المشاكل المتعلقة بإعادة توطين اللاجئين. ومن الأهمية البالغة بمكان إجراء حوار داخل رواندا يشارك فيه ممثلو جميع قطاعات السكان في البلد، وأيضا من خلال الجهود التي تبذلها حكومة رواندا من أجل تعزيز ظروف الاستقرار والثقة مما يكفل عودة اللاجئين من الدول المجاورة. ونعتقد أن هذا النوع من النهج المتكامل هو تماما النهج الذي يمكن أن يضمن تحقيق تسوية حقيقية لمشاكل رواندا والمنطقة دون الاقليمية.

ويرى الوفد الروسي أن مشروع القرار الذي ننظر فيه الآن في مجلس الأمن مشروع متوازن ودقيق ويستجيب تماما لهذه المهام. ونحن على استعداد لتأييد اعتماده.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد عام من انتهاء أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، وبعد عام من انتهاء الحرب الأهلية، حققت السلطات الرواندية وشعب رواندا انجازات كبرى في إعادة إعمار بلدهما. ولهذا السبب، يستحقان منا الإعجاب والتهانئ.

والمشاكل لا تزال قائمة طبعا. ولا توجد مشكلة من بين هذه المشاكل أكثر إلحاحا من مشكلة اللاجئين. واللاجئون المتجمعون بالملايين في مخيمات موجودة خارج البلد، يسيطر عليهم، بل ويروعهم زعماء المخيمات الموالون للنظام الرواندي السابق الذي ارتكب الإبادة الجماعية من ناحية، وتثبط هممهم من ناحية أخرى بفعل الحسنات الجاهزة التي يوفرها سخاء المجتمع الدولي - وهي حسنات تشكل مصدرا للعيش أكثر سهولة من العمل في الحقول المنتشرة في قرى بلدهم.

ومما يثير القلق على نحو إضافي التقارير التي تفيد عن الاتجار بالأسلحة في المخيمات، وعن تحضيرات ممكنة لاندلاع حرب هائلة أخرى في المنطقة. ومن شأن هذا أن يوسم قيادة المخيمات بسمة الخمير الحمر. ولعل أهم جانب لمشروع القرار قيد النظر الفقرة ٢ من المنطوق التي تأذن بعملية نأمل في أن تفضي في نهاية المطاف الى إجراء تحقيق مستفيض بشأن تدفقات الأسلحة في المنطقة. ويسرنا أن حكومة زائير أعربت عن دعمها لإنشاء لجنة تحقيق لهذا الغرض.

واذا أعاق أسياد المخيمات عودة اللاجئين من جانب، فإن اللاجئين، من جانب آخر، لا يتوقعون استقبالا حارا في رواندا. وهذه الحالة، خلافا للحالة في المخيمات، تسيطر عليها السلطات الرواندية بدرجة أكبر. ومن قبيل المفارقة أنه مع تزايد ترسيخ الاستقرار الداخلي تتزايد المسؤولية النسبية عن عودة اللاجئين والتي تقع على عاتق السلطات الرواندية. ويجب على الحكومة أن تضع، كأولوية ثابتة لها، تحسين الظروف: سواء الظروف المرتبطة مباشرة برغبة اللاجئين في العودة، أو الظروف التي ترسم صورة البلد بصفة عامة وتؤثر بالتالي في عودتهم، على الأقل بطريقة غير مباشرة.

وثمة جانبان من الجوانب الأخيرة هامان بصفة خاصة هما الحالة في السجون والنظام القضائي. والجانبان مرتبطان معا. ولا يوجد عذر لوجود ٥٠ ٠٠٠ شخص يقبعون في السجون بعد عام تقريبا من نهاية أعمال الإبادة الجماعية - من دون توقع الفرج في الأجل القريب

بسبب عدم البدء بالمحاكمات. ويتحتم على الحكومة التي نسمع أنها ليست موحدة الرأي بشأن هذه المسائل، أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة وأن تحسم المسائل السياسية الأساسية التي تؤخر العملية، وأعني: أولا، تعيين القضاة في المحكمة العليا؛ وثانيا، استخدام الموظفين من الخارج في النظام القضائي؛ وثالثا، حل الاختلالات الاجرائية التي نتجت عن الطبيعة الطارئة لمعظم الاعتقالات.

ويتعين أن يتصف بدء المحاكمات بالأولوية لجميع فروع الحكومة؛ ويتعين على الهيئتين التشريعية والتنفيذية أن تتعاونا مع الهيئة القضائية لبدء الأعمال القضائية.

ومشروع القرار هذا بدأ كمشروع يتناول الأحكام التي باتت بائدة الآن والتي تتعلق بحظر الأسلحة التي فرضها القرار ٩١٨ (١٩٩٤) على رواندا. ولقد فُرض الحظر على نظام يرتكب الإبادة الجماعية، ويذكر العديدون منا المنظر المؤسف لممثل ذلك النظام وهو يجلس الى هذه الطاولة ويظهر اعتراضه ويصوت ضد الفقرة ١٣ وهي الفقرة التي فرضت الحظر حقا. لقد تغير الكثير بالتأكيد منذ ذلك الحين.

ونعلق اليوم بالفعل حظر الأسلحة لفترة تزيد على سنة بقليل، مما يسمح بانتهائه تلقائيا مالم يقرر المجلس أن يعيد فرضه على أساس تقرير مطلوب من الأمين العام أن يقدمه في آب/أغسطس المقبل. وبعبارة أخرى، لم تتخلص رواندا تماما من الحظر، ونأمل في أن تحقق تقدما واضحا في حل مشاكلها الداخلية، وأن تحقق تقدما واضحا في حل مسألة سكان المخيمات كي ينتفي سبب إعادة فرضه.

وتؤكد أحكام تعليق الحظر الواردة في مشروع القرار هذا وبحق على شيئين هما: أولا، ان أية تدفقات للأسلحة الى رواندا يجب أن تكون موجهة بصورة حصرية الى قوات الحكومة الرواندية - أي ألا تكون موجهة الى أية قوات أخرى في البلد، ولا الى قوات أية حكومة أخرى خارج البلد؛ وثانيا، ان سوق الأسلحة المفتوحة للجميع هي إحدى الويلات الكبرى للبلدان الموجودة في المنطقة.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في معرض تعليل موقف وفد بلدي من مشروع القرار المعروض على المجلس، أن أبدأ بالتذكير بالاعتقاد الراسخ لدى الحكومة الايطالية بأن الأزمة الخطيرة التي تعصف في منطقة البحيرات الكبرى لا يمكن حلها إلا عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية - وليس عن طريق الوسائل العسكرية بالتأكيد. ولا يمكن تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها، بما في ذلك رواندا، من خلال زيادة الأسلحة - ونعلم جميعا أنه توجد أسلحة كثيرة جدا في المنطقة - بل من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة ترمي الى تهيئة مناخ من الثقة والحوار، ومن خلال مؤتمر دبلوماسي تشارك فيه جميع الدول الكائنة في منطقة البحيرات الكبرى، مما يمكن أن يساعد، في رأينا، بدرجة كبيرة في إيجاد حل عالمي للعديد من المشاكل القائمة في المنطقة.

وكدليل إضافي مأساوي على الإفراط في تداول الأسلحة في المنطقة، اسمحوا لي أن أذكّر بالمذبحة البشعة التي وقعت يوم الأحد ٦ آب/أغسطس بجوار جوما، بالقرب من الحدود الرواندية، والتي راح ضحيتها ستة من المواطنين الإيطاليين من ذوي النوايا الطيبة كانوا يقومون بأعمال إنسانية باسم منظمة إيطالية غير حكومية اسمها "موندو جستو" أي "العالم العادل". وما زال هؤلاء المجرمون غير معروفي الهوية ولكن وفقا لما قاله الشخص الوحيد الذي نجا من المذبحة فإنهم لم يسرقوا أي ممتلكات من الضحايا. ومن الواضح أنهم كانوا يريدون إرسال رسالة ما تنذر بالسوء. وأود أن أعبّر في هذا الصدد عن امتناني لكل الزملاء الذين أعربوا في الأيام القليلة الماضية عن تعازيهم التي نقلناها بالفعل لأسر الضحايا.

إن الحكومة الإيطالية تعي تماما، من ناحية، الأسس القانونية والسياسية التي يقوم عليها طلب حكومة رواندا لاستعادة قدرتها على الدفاع عن البلد، وهي تعي تماما، من الناحية الأخرى، أن الظروف قد تغيرت منذ أن فُرض الحظر.

ما زال هناك تهديد لاستقرار رواندا، وذلك أساسا من قبل تلك العناصر التي تتبع للحكومة والجيش السابقين والتي لا تزال تحلم بالانتقام، وهناك تهديد آخر للاستقرار يمثله العدد الكبير من الروانديين ما زالوا يعيشون، بسبب الخوف من الأعمال الانتقامية، في مخيمات اللاجئين خارج رواندا وهم بذلك يحولون دون تحقيق مصالحة وطنية شاملة وحقيقية، ويحجبون

المساهمة بعملهم ومواهبهم في الانتعاش الاقتصادي لرواندا. ومن نافلة القول إن نتيجة كل هذا هو انتشار عدم الاستقرار في المنطقة كلها مما يشكّل تهديدا لأمن بلدان أخرى وليس رواندا وحدها.

ولذلك فإننا نعتقد أنه من الضروري أن لا يُنظر للمجلس وكأنه يرسل رسالة خاطئة فحواها أن اللجوء للسلاح هو الشيء الوحيد الذي يوفر الأمن الكافي. هذا هو سبب موافقتنا على نهج حذر يقضي بتأجيل رفع الحظر بشكل نهائي إلى تاريخ لاحق، مع تعليق تأثيره في الوقت الحالي. ومشروع القرار يفرض شروطا للتأكد من أنه لن يسفر عن موجة أخرى من انتشار الأسلحة: إذ لا بد من وسم الأسلحة وتسجيلها ولا بد من إخطار لجنة العقوبات بتوريدها.

ولقد لاحظنا مع الارتياح التطورات الأكثر إيجابية التي وقعت مؤخرا برواندا، حسبما وردت في تقرير الأمين العام. ومما يشجع على الاطمئنان بشكل خاص أن نلاحظ أن علاقات العمل بين الحكومة الرواندية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا - والتي تعلّق حكومتي عليها أهمية كبرى - أفضل الآن مما كانت عليه في الماضي. ويحيط مشروع القرار علما بهذه الحقيقة. وبالطبع، هناك الكثير مما يلزم عمله، خاصة في بعض المجالات مثل اكتظاظ السجون وكل المشاكل التي تنشأ نتيجة لذلك. وليس من الضروري تدريب الشرطة وتزويدها بأسلحة جديدة فحسب، ولكن من الضروري أيضا إعادة بناء النظام القضائي. ومن أهم أسباب تواجد "الخوذات الزرقاء" هناك هو مساعدة حكومة كيغالي في هذا المجال بالذات وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية.

إن قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا على تنفيذ ولايتها كاملا سيشجع، في اعتقادنا، العودة الطوعية للاجئين لرواندا. وينبغي أن تظل عودة هؤلاء اللاجئين على رأس أولويات حكومة كيغالي كما ينبغي أن تظل على رأس أولويات المجتمع الدولي. ونحن نتفق مع آراء الأمين العام تماما في هذا الصدد.

إن التاريخ يعطي أدلة كثيرة على أن الوجود الكثيف للاجئين في مخيمات تقع خارج حدود دولة ما مباشرة من المحتم أن يؤدي إلى إثارة العنف وعدم الاستقرار. ولقد عانى شعب رواندا ما فيه الكفاية من العنف وحمامات الدم.

ولكل هذه الأسباب، فإن إيطاليا ستصوت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/703.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ١٠١١ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت الولايات المتحدة للتو لصالح قرار يقضي في الواقع برفع الحظر الذي كان مفروضا على توريد السلاح إلى حكومة رواندا السابقة. لقد ظلت حكومة رواندا الحالية تسعى لهذا التغيير منذ شهور عدة، ولقد أيّدنا طلبها منذ البداية. فحكومة رواندا تواجه تهديدا من المتطرفين في الميليشيات والجيش السابق، وسيستمر فرض القيود عليها، وفقا لأحكام القرار الحالي، فيما يتعلق بشراء الأسلحة - وستصبح حكومة رواندا بعد اعتماد هذا القرار أكثر قدرة على ردع الأعمال العنيفة التي تقوم بها هذه الجماعات أو، إذا لزم الأمر، أن تدافع عن المجتمع الرواندي الجديد الذي تحاول إقامته. لقد وافقت حكومة رواندا على شروط معيّنة، مثل الإبلاغ عن مشترواتها للمجلس، من أجل التخفيف عن مشاعر القلق لدى أعضاء المجلس والدول المجاورة. ونحن نقدر ما أبدته حكومة رواندا من

مرونة بشأن هذه المسائل. ونؤيد تمام التأييد حقها في الدفاع عن النفس، ولكننا نؤكد على ضرورة أن لا يتم أي تخزين للأسلحة بلا مسوغ.

على أن هذه الخطوة تقطع جزءا من الطريق فقط لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في رواندا. إن تقديم الأمين العام على نحو عاجل لتوصيات بشأن إنشاء لجنة للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بتدفق الأسلحة للقوات المسلحة الرواندية السابقة والإسراع بإنشاء هذه اللجنة أمر ضروري أيضا لتخفيف حدة التوتر وتهيئة مناخ من الثقة.

وقرار اليوم يؤكد التوقعات بأن حكومة رواندا ستتحمل كل المسؤوليات المنوطة بحكومة فعالة، بما في ذلك تهيئة ظروف تتوفر فيها الثقة والاطمئنان، وهي الظروف اللازمة لعودة اللاجئين عودة طوعية آمنة.

ومن العناصر الأساسية في إيجاد هذا المناخ من الثقة التحسين الفوري في أحوال السجون الرواندية التي تتسم بالاكتظاظ الشديد. وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء الأزمة الانسانية الناجمة عن احتجاز أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من المسجونين - ونعتقد أنه ينبغي على حكومة رواندا أن تتخذ، بأسرع ما يمكن، تدابير لخفض عدد المسجونين من خلال الافراج عن المسجونين الشباب والمسنين كلما أمكن ذلك، وأن تتوصل إلى اتفاق مع المنظمات الانسانية الدولية بشأن خطوات للتخفيف من حدة الاكتظاظ في السجون، وأن تخفض عدد المعتقلين إلى أقصى حد ممكن، وأن تتخذ خطوات من أجل إنشاء نظام قضائي فعّال في رواندا، بدءا بإنشاء محكمة عليا جديدة.

إن الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم هو خطوة نحو التصدي لمشاكل المنطقة. ونحن نثق أن الأمين العام وحكومات رواندا وجيرانها سيتخذون أيضا الخطوات اللازمة لتحسين الحالة. والمجلس، من جانبه، سيتخذ بالتأكيد إجراءات أخرى للتصدي للحالة المتعددة الأوجه في افريقيا الوسطى.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار الذي اعتمده مجلس الأمن منذ لحظات. إلا أنه يجب عليّ أن أذكر أننا فعلنا ذلك على الرغم من التشكك في حسن توقيت القرار.

إن حكومتي تفهم تمام الفهم أن سلطات كيغالي تريد من وجهة النظر القانونية استعادة سيادتها التامة. ومن الطبيعي لأي حكومة أن تطلب ممارسة كامل صلاحياتها لكفالة أمن سكانها، وأن تتاح لها الوسائل الكفيلة بأن تفعل ذلك. ومجلس الأمن بتعليقه للحظر المفروض على رواندا حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، يكون قد استجاب لهذا الطلب.

ولكن القرار الذي اعتمدناه للتو ينبغي ألا نفصله فصلا كاملا عن السياق السياسي في رواندا وفي البلدان الأخرى في المنطقة. فنحن نعرف أن حكومة كيغالي بذلت جهودا كثيرة لتسهيل تطبيع الحالة في رواندا، وتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ يدلل على ذلك. إلا أن التقرير يؤكد أيضا على أن هناك العديد من المشاكل التي لا تشهد بادرة واحدة للحل.

ويوجد حوالي مليوني مواطن رواندي خارج حدود رواندا. ومنذ أكثر من عام ونحن نقول إن عودة اللاجئين باستثناء المجرمين، الذين يجب محاكمتهم - يجب أن تشكل أولوية بالنسبة لحكومة كيغالي. ويتعين علينا أن نلاحظ أنه لم يوافق حتى الآن، سوى القليل من اللاجئين على العودة إلى قراهم. ومن المؤكد أن ذلك، يرجع جزئيا إلى الميليشيات التي ما زالت تضغط على هؤلاء المدنيين الأبرياء، ولكن الحالة في رواندا لا تشجع حقا على عودتهم.

فعدد الاعتقالات ما زال كبيرا؛ وظروف المعتقلات مأساوية؛ والحوار يكاد ينعدم بين اللاجئين وسلطات كيغالي: وهذا كله لا يشجع الروانديين خارج البلاد على العودة إلى ديارهم أبدا. ونعتقد أن قرار رفع الحظر سيزيد من مخاوفهم، ولهذا كنا نفضل تخفيفا تدريجيا للحظر يقتصر على أساس الأولوية على معدات حفظ النظام، ولا سيما لتجهيز قوات الشرطة والدرك.

ولكننا لا نريد أن نفقد الأمل. ونأمل أن يستخدم الترخيص باستيراد الأسلحة، الذي منح الآن لحكومة رواندا، بأسلوب يتسم بالتأني والتروي، وألا تزيد التدفقات الإضافية للأسلحة التوتر فيما بين بلدان المنطقة، كما تشير إلى ذلك بعض البوادر.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه التام لحكومة كيغالي لتمكينها من إكمال عملها الذي التزمت به بشأن المصالحة الوطنية والتعمير. وإذا أردنا تفادي وقوع كوارث جديدة، فيجب علينا أن نحرز تقدما سريعا صوب ذلك الهدف.

وحكومتي لا تزال على اقتناع بأن التنظيم السريع لمؤتمر إقليمي معني بالسلم والأمن والتنمية سيرسي أساسا صلبا ولا غنى عنه لاستعادة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ولهذا فإننا ننتظر باهتمام صدور تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى مجلس الأمن في غضون شهر واحد.

والحكومة الفرنسية بدورها ما زالت على استعداد تام للمشاركة في مبادرة بناءة تسمح بإعادة إدماج جميع الروانديين في وطنهم، وباستعادة الديمقراطية واستئناف التقدم في ذلك الجزء من افريقيا.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن القرار الذي اعتمده مجلس الأمن لتوه يتضمن تدبيرا لازما وله ما يبرره، ألا وهو رفع الحظر على توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة الذي كان مفروضا على حكومة رواندا. ولعل الأعضاء يتذكرون أن المجلس، بقراره ٩١٨ (١٩٩٤)، فرض الحظر على الحكومة السابقة لرواندا في ظروف مختلفة اختلافا كليا عن الظروف السائدة اليوم.

لقد تغيرت الحالة داخليا وخارجيا، والشواغل الأمنية الخطيرة لم تعد تنبثق من الداخل، وإنما من خارج رواندا. ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره القيم (S/1995/678)، الذي يشير إلى التقدم الهام المحرز في عدة مجالات؛ وإلى التحسن الملموس في الحالة الأمنية السائدة وفي العلاقات بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا؛ وإلى اعتماد الحكومة لتدابير ترمي إلى تشجيع العودة الطوعية للاجئين، بما في ذلك الدعوة الموجهة إلى ممثلي اللاجئين لزيارة رواندا؛ وإلى تكثيف الاتصالات الثنائية في المنطقة؛ وإلى التحول التدريجي لمحور اهتمام المجتمع الدولي من المساعدة الطارئة إلى مرحلة الانعاش والتعمير.

ويلحظ تقرير الأمين العام أيضا التوتر وانعدام الأمن في المناطق المجاورة لرواندا، اللذين تزيد من تفاقمهما الأنباء عن أعمال التسلل والتخريب التي تقوم بها العناصر المسلحة، والاتهامات بأن أفراد قوات الحكومة السابقة والميليشيات انخرطوا في تدريبات عسكرية وتلقوا أسلحة من الخارج.

وفي ظل هذه الظروف، تقع على مجلس الأمن مسؤولية تتصل بالأمن الداخلي لرواندا، وهي دولة عضو تتحمل عبء حظر السلاح. وبسبب هذه المسؤولية؛ ولأننا نرى أن الحظر يجب اعتباره تدبيرا استثنائيا وفي إطار محدود؛ ولأن الحالة السائدة حاليا في رواندا، كما ذكرنا من قبل، تختلف اختلافا كليا عن الحالة التي دفعت في السابق إلى فرض الحظر؛ ولأنه ينبغي تمكين رواندا من كفالة أمن سكانها وممارسة حقها في الدفاع عن النفس: لكل هذه الأسباب أيدت جمهورية الأرجنتين رفع الحظر على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة الذي كان مفروضا على حكومة رواندا، والإبقاء على الحظر المفروض على الدول المجاورة لرواندا إذا كان هذا البيع أو التوريد بهدف استخدام السلاح داخل رواندا.

ومن المؤكد أننا ندرك تماما المشاكل التي تواجهها رواندا بسبب عدم وجود نظام قضائي فعال وبسبب الإساءات والاعتقالات والاحتجازات التعسفية التي تنبع من القيود التي ما زالت مفروضة ومن الظروف اللاإنسانية السائدة في سجونها. ونسلم أيضا بالحالة المتوترة والمتصاعدة على نحو خاص السائدة في منطقة البحيرات الكبرى، ونلحظ بقلق أن ما لا يقل عن ربع سكان رواندا ما زالوا يعيشون في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة.

وبسبب هذه الحالة الخاصة، التي لا تقتصر على رواندا وحدها، نؤيد التنفيذ المؤقت لنظام الإخطار ووَسْم وتسجيل الأسلحة التي تدخل إلى رواندا؛ وهذا من شأنه أن يكسب ثقة اللاجئين ويبدد جميع الشكوك فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية لرواندا بخصوص مسألة الأسلحة.

ونعتقد أن تنفيذ نظام الرصد الخاص هذا ربما يكون كافيا لرفع الحظر المفروض على الأسلحة، دون الحاجة إلى دعوة المجلس إلى اتخاذ قرار جديد.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنحث بلدان المنطقة التي يعاني الكثير منها من مشاكل صعبة عديدة بسبب وجود أعداد ضخمة من اللاجئين على أراضيها، أن توحد

قواها لكي تحسم معا حالة الأمن والاستقرار الحرجة في المنطقة. وفي هذا الصدد، نشجع على الاستجابة السريعة للطلبات الواردة في الفقرات ٢ و ٤ و ٥ من القرار.

إننا نعترف بالانجازات التي حققتها حكومة رواندا في جهودها الرامية إلى تصحيح حالة كانت مفجعة حتى وقت قريب، وفي إعادة الأحوال الطبيعية لسكانها. ومع ذلك، ما زال يتعين القيام بالكثير؛ وفي هذا الصدد نحث حكومة رواندا على مضاعفة جهودها لتشجيع الحوار بين كل قطاعاتها السياسية، وضمان احترام حقوق الإنسان والأمن لجميع سكانها، لأن هذا الجهد حيوي الأهمية.

كما أن تشجيع العودة الطوعية للاجئين يجب أن يظل أولوية، لأنه بدون إدماج كل الروانديين في المجتمع واحترام تنوعهم لن يكون هناك استقرار دائم.

إن المأساة التي عاشها شعب رواندا قبل ما لا يزيد على سنة لها ابعاد اجتماعية ونفسية وسياسية واقتصادية بالغة التعقد. وندرك أنه ليس من السهل علاج مثل هذه الحالة على وجه السرعة. وهذا هو التحدي الذي يواجه حكومة رواندا. وفي أداء تلك المهمة، نثق في أن المجتمع الدولي سيواصل - بل وسيزيد - مساهماته في الجهود الرامية إلى إنعاش رواندا وتعميرها.

السيد هنزة (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لأن المجلس تمكن من التوصل إلى قرار إجماعي بشأن مسألة حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة رواندا. وهذا القرار يدلل على قدرة المجلس على اتخاذ قرارات بشأن مسائل صعبة.

لقد صوت وفد بلدي لصالح هذا القرار الذي يعلق حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة رواندا لمدة سنة، ويرفعه اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ونفهم أن رفع الحظر هو مسألة مبدأ بالنسبة للحكومة الرواندية أكثر من كونه مسألة ذات أهمية عملية. وقد صوتنا لصالح القرار لأننا نرى أنه نص متوازن. فهو، من ناحية، يأخذ في الحسبان المطالب المشروعة للحكومة الرواندية. ومن ناحية أخرى يعترف بالحالة الأمنية الهشة في تلك المنطقة دون الإقليمية. وبالتالي كان من المناسب الربط بين حق الحكومة الرواندية في شراء الأسلحة، وآليات واسعة النطاق للمراقبة، بما في ذلك إلزام رواندا بإخطار لجنة الجزاءات بمشترياتها من الأسلحة.

إن حظر توريد الأسلحة المفروض على رواندا ليس مسألة معزولة عن غيرها. فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالحالة العامة السائدة في منطقة البحيرات الكبرى. وقد أخذ القرار هذا الجانب في الاعتبار بأن طلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى مجلس الأمن بأسرع ما يمكن بشأن إنشاء لجنة للتحقيق في مسألة تدفق الأسلحة إلى قوات حكومة رواندا السابقة. ونرى أن هذه اللجنة ينبغي إنشاؤها دون مزيد من الإبطاء، ونأمل أن تتعاون معها كل البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، نرحب، على وجه الخصوص، بالتزام حكومة زائير بالعمل مع هذه اللجنة. ونود أن نوضح هنا أننا، فضلا عن ذلك، ما زلنا نفضل وزع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في مناطق الحدود، ولا سيما في المطارات في شرق زائير. كما أننا نرى أن عقد مؤتمر إقليمي على سبيل الاستعجال ما زال يتسم بأولوية قصوى.

وما زالت مسألة عودة اللاجئين الروانديين تحتل مكانا مركزيا في قضية الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، نطلب من حكومة رواندا أن تكثف جهود الانعاش التي تبذلها، وبخاصة جهودها في سبيل المصالحة الوطنية. كما نحث الحكومة على أن تبدأ حوارا وطنيا حقيقيا مع كل أعضاء المجتمع الرواندي، وبطبيعة الحال، باستثناء المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس التي وقعت في العام الماضي. وبغية تعزيز مناخ من الثقة في البلد، نطلب أيضا من الحكومة أن تعالج فورا الحالة في السجون المكتظة إلى حد يبعث على اليأس، وأن تجرى الإصلاحات اللازمة في نظامها القضائي. وألمانيا على استعداد لتقديم المساعدة لتخفيف حالة السجناء.

إن القرار الذي اتخذناه توا يمثل خطوة هامة نحو تطبيع الأحوال في هذا الجزء من افريقيا. إلا أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. والمسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق بلدان المنطقة ذاتها. وقد عقدنا العزم على مساعدة تلك البلدان في جهودها.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الحكومة البريطانية باتخاذ هذا القرار. ذلك أننا نعتقد أنه نص معقول ومتوازن، ستسهم أحكامه في صون السلام والاستقرار في المنطقة. ووفد

بلدي ممتن بصفة خاصة للاسهام المفيد والبناء الذي قدمه وفد رواندا اثناء المفاوضات التي جرت بشأن النص. ونرحب بموافقته على الترتيبات الخاصة بالإخطار بكل الأسلحة التي تورد لحكومة رواندا بموجب أحكام هذا القرار والتي نعتقد أنها ستكون بمثابة تدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالبلدان المجاورة.

كما يرحب وفد بلدي بالأحكام الواردة في هذا القرار والرامية إلى تشديد الحظر في المجالات التي لا يزال ساريا فيها. وفي هذا السياق، يسرنا أن نرى أن القرار يعزز الحظر المفروض على عمليات نقل الأسلحة إلى المجموعات المتطرفة المنفية. ونتطلع إلى تلقي توصيات الأمين العام بشأن إنشاء لجنة للتحقيق في الادعاءات الخاصة بتدفقات الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة في منطقة البحيرات الكبرى. ونطالب جميع الدول في المنطقة بأن تستجيب على نحو إيجابي وبناء للمشاورات المقبلة التي سيجريها الأمين العام بخصوص وزع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة لرصد الحظر.

وتأمل الحكومة البريطانية أن نتمكن، عندما يقوم مجلس الأمن باستعراض عملية حظر الأسلحة بعد ١٢ شهرا، أن نسجل تحسنا صافيا في الحالة السياسية والأمنية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الوقت ذاته، نؤمن بأن التوصل إلى حل دائم لمشاكل هذه المنطقة لا يمكن أن يتأتى إلا بالوسائل السلمية، ومن خلال نشاط سياسي ودبلوماسي، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، الحوار والتفاوض. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة رواندا للنهوض بالمصالحة الوطنية. ونأمل أن يتسنى تكثيف هذه الجهود بغية المساعدة على خلق مناخ من الأمن والثقة، يفضي إلى عودة اللاجئين الآمنة التي ما زالت تتسم بأهمية جوهرية بالنسبة للاستقرار الطويل الأجل في رواندا وفي المنطقة ككل.

وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يضطلع بدور في هذه العملية. ونحن نتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن الجهود التي يبذلها لعقد مؤتمر إقليمي معني بالأمن والاستقرار والتنمية، وكذلك الجهود التي يبذلها لدراسة إمكانية عقد اجتماع إقليمي بشأن إعادة اللاجئين إلى وطنهم، وما من شك في أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سيكون لها دور في هذا الصدد.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلدي بداية أن يعرب عن تعازيه لممثل ايطاليا بوفاة المواطنين الايطاليين الذين أصبحوا ضحايا في زائير للشعب الذي ذهبوا لمساعدته ومساعدة مضيفيهم. لقد ندد وفد بلدي دائما بالخلط بين اللاجئين والمجموعات المسلحة وندد دائما بالبلد المضيف الذي يدعم سياسة المجموعات المسلحة التي تختبئ وسط اللاجئين للتلاعب بمشاعرهم واستغلالهم.

واننا نود أن نطلب الى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وخصوصا مكتبه في زائير، أن يضطلع بمسؤوليته في تسهيل عودة اللاجئين وإدانة التعامل الذي يجري بين المخيمات الخاضعة لسيطرته ومخيمات القوات الرواندية السابقة.

ونود كذلك أن نطلب الى شركاء حكومات بلدان منطقة البحيرات الكبرى المعنية بالحالة في رواندا أن تساعد في تخفيف حدة التوتر في المنطقة. فمسألة اللاجئين الروانديين ما فتئت تستغل بطرق عديدة ليست في صالح رواندا ولا في صالح اللاجئين. وهناك أولئك الذين يودون استخدام اللاجئين لتحسين صورتهم أمام المجتمع الدولي والاضطلاع بدور رئيسي في المنطقة دون الاقليمية.

وإننا نذكر بحقيقة أن بلجيكا وفرنسا تتحملان مسؤولية تاريخية كبيرة في الحالة الراهنة في رواندا. وهذه المسؤولية تتم مشاطرتها تماما مع الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن خصوصا.

وهذه المسؤولية تستلزم التعاون مع الحكومة الرواندية لإعادة البلاد الى مسارها من أجل إعادة بنائها وإعادة تشكيل المجتمع الرواندي.

إلا أن وفد بلدي يؤكد على أن المسؤولية التاريخية التي أشرت اليها لا تعطي أي بلد الحق في تنصيب نفسه متحدثا باسم رواندا.

وأود، أن أتقدم من خلالكم، السيد الرئيس، بشكرنا القلبي للأمين العام على الزيارة التي قام بها الى رواندا. لقد حان وقتها وكانت ضرورية ليس فقط بالنسبة لرواندا ولكن بالنسبة للأمم المتحدة. لكنني، قبل كل شيء، أشكر الأمين العام على تقريره الذي يصف التطورات الحقيقية في رواندا بعد مرور سنة من تولي السلطة من جانب حكومة ناضلت ضد عملية إبادة الأجناس وتحاول أن تجعل البلد يقف على قدميه مرة أخرى. ودون توفر الكثير من الموارد البشرية والمادية، فإن رواندا تسير على الطريق الصحيح: فبعد إبادة ثُمن سكانها نجحت في توحيد ٦ ملايين رواندي ومكنت الشعب الذي تأذى من جراء التعذيب الوحشي وغسلت دماغه دعاية الدولة والكنيسة من العيش سوية. ونجحت رواندا في إنشاء حكومة وحدة وطنية، وبرلمان يمثل جميع الأحزاب السياسية في البلاد وإعادة تشغيل شبكات الكهرباء والهاتف ووسائل الاتصالات الأخرى.

وبذلت الحكومة جهدا خارقا من أجل أن يقف البلد ثانية على قدميه. وعلى سبيل المثال أود أن أشير الى أنه عقب الحرب العالمية الثانية، قام بلد أوروبي بإعدام ٦٠ ٠٠٠ شخص. ورواندا لم تقتل أي شخص. والذين شاركوا في عمليات انتقام أو ثأر شخصي نفذت فيهم أحكام الإعدام.

ولهذا فإن وفد بلدي يطلب الى البلدان التي تؤوي المجرمين الذين شاركوا في عمليات إبادة الجنس أن تتخذ التدابير المناسبة لإلقاء القبض عليهم نظرا لأن هذه البلدان وقعت الاتفاقية الخاصة بإبادة الأجناس.

فالخوف في منطقة البحيرات الكبرى لم ينشأ من الأسلحة وإنما من الإفلات من العقاب السائد هنا. وتود حكومة رواندا أن تقيم في البلاد دولة القانون التي لا تستند الى الخوف وإنما الى العدالة.

وكما أعلنت في أكثر من مناسبة، ليس هناك انتشار للأسلحة في رواندا. ففي رواندا، ليست الأولوية لشراء الأسلحة، وإنما للتعمير الوطني، وعودة اللاجئين وإعادة بناء المجتمع الرواندي.

والهدف الأساسي الذي دفع رواندا الى تقديم مشروع القرار هذا يقوم على مبدأ سيادة البلد وحقه وواجبه في الدفاع عن سكانه وأراضيه.

وليس لدى رواندا أية نية في استفزاز حرب مع جيرانها. فرواندا تتشاطر مصالح عديدة مع جميع البلدان المجاورة. إلا أن الحكومة الحالية لا تريد أن ترث حظرا على الأسلحة فرض على الحكومة التي مارست إبادة الأجناس. فأعضاء حكومة إبادة الأجناس تلك الذين بدلا من إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم يجري إطعامهم والاعتناء بهم وإسكانهم وتدريبهم وتسليحهم. والرؤوس المدبرة في تلك الحكومة، وجنودها وأعضاء ميليشياتها لم يعربوا قط عن أسفهم لارتكابهم تلك الأعمال. بل على العكس، إنهم يسلحون أنفسهم لارتكاب نفس الجرائم مرة أخرى. إن الخطر الفعلي على المنطقة يكمن في الإفلات من العقاب الذي يبدو أن المجتمع الدولي يشجع عليه؛ وهذا الخطر أدهى من خطر الأسلحة التي تتم حيازتها.

يود وفد بلدي، في الختام، أن يتقدم بشكره الخالص للبلدان التي تقدم الدعم لرواندا لتتمكن من متابعة تنميتها.

وبالنسبة للبلدان المجاورة لرواندا في افريقيا الوسطى والشرقية، والبلدان الأوروبية التي ما زالت مترددة، فإنني باسم حكومة بلدي، أود أن أطلب منها زيارة رواندا لكي يروا بأم أعينهم ما أنجزته البلاد ولكي يقيموا مع ممثلي الشعب الرواندي شكلا أفضل من أشكال التعاون القائم على الاحترام المتبادل.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أعبر نيابة عن وفد بلدي عن تقديرنا وامتناننا للأمين العام على التقرير المرحلي بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وأيضا على زيارته الأخيرة لرواندا التي جسدت قلق المجتمع الدولي واهتمامه بمساعدة شعب رواندا في التصدي لآثار الأحداث المأساوية التي نزلت ببلده في العام الماضي.

نلاحظ بارتياح أن الحالة الأمنية في البلاد قد تحسنت تحسنا كبيرا منذ حزيران/يونيه الماضي. فعلاقات العمل بين حكومة رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا قد تحسنت أيضا. ونتيجة لذلك فإن القيود على حرية حركة البعثة قد رفعت والبعثة الآن باتت في وضع أفضل يمكنها من الاضطلاع بولايتها بنجاح.

وعلى المستوى السياسي، فإننا نرحب بالجهود المضنية التي تبذلها الحكومة الرواندية للنهوض بالقانون والنظام في البلاد وتشجيع المصالحة الوطنية من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة والعودة الآمنة والطوعية للاجئين. ونرحب بصفة خاصة، بموقف الحكومة الرواندية من وفود اللاجئين التي تزور البلاد لكي يروا بأنفسهم الحالة الراهنة في رواندا ومشاطرة انطباعاتهم مع اللاجئين في المخيمات. ونأمل بأن الانطباع الجيد الذي يخرجون به سيبدد المخاوف ويعجل بعودتهم الى وطنهم.

لكن من الواضح أن هناك عددا من العقبات التي ينبغي التغلب عليها اذا كان لعملية المصالحة الوطنية أن تؤتي أكلها. وهذه تتضمن الازدحام الشديد في سجون رواندا، وعدم كفاية النظام القضائي، والتوتر على الحدود مع بعض البلدان المجاورة. ولكن أخطرها جميعا هو التقارير المتواترة التي تفيد بأن عناصر جيش وميليشيا الحكومة السابقة تقوم بإعادة تجميع قواتها وتدريبها وإعادة تسليحها بهدف العودة بعنف الى رواندا. ويرى وفد بلدي أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل جهده الرامي الى منع تكرار وقوع الأحداث المأساوية التي جرت في رواندا في العام الماضي.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اعتمدناه للتو والذي يعلق حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ القيود المفروضة على مبيعات أو امدادات الأسلحة بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤) بغية رفع الحظر رفعا كاملا بعد ذلك. ونعتقد أنه بالنظر الى الوقائع الجديدة على الطبيعة والتغير في الظروف التي دفعت الى فرض هذه القيود، فإن هذا الاجراء من جانب المجلس له ما يبرره تماما.

وفضلا عن ذلك، فإن حكومة رواندا، شأنها شأن أية حكومة أخرى ذات سيادة، لها كل الحق في أن تمارس حقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد أية عناصر تشكل تهديدا لوحدة أراضيها. ونحن نعتبر أن أهداف حكومة رواندا هي أهداف نبيلة وأن أي ابتعاد عن هذه المبادئ من شأنه أن يعقد أعمال هذا المجلس في المستقبل. ونرى أن من الملائم الإبقاء على تلك القيود المفروضة على القوات غير الحكومية لكي يحقق هذا الإجراء هدفه المزدوج.

ومن ناحية أخرى، شهدنا تدهورا في الأمن في مناطق الحدود بين رواندا وزائير. والمجلس بحاجة الى أن يراقب عن كثب حركة الأسلحة في ذلك الجزء من افريقيا. ولهذا، نعتقد أن مسألة تسجيل الأسلحة بالغة الأهمية، كما هو مبين في الفقرة ١١ من القرار. ووفد بلدي يثني على حكومة رواندا لإعرابها عن قبولها. ويقر وفد بلدي أيضا الفقرة ١٠، التي تتناول حركة الأسلحة الى البلدان المجاورة أو الى أفراد ليسوا في خدمة رواندا.

إننا نعلم تماما أن النظام القضائي في رواندا بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي. وهذا مجال لا يمكن إنشاؤه بكفاءة بين عشية وضحاها. وفي الوقت نفسه، هناك محتجزون كثيرون يعانون في السجون التي هي في حالة سيئة للغاية. وهنا أيضا، رواندا بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي العاجلة. لكن الأكثر من ذلك أننا بحاجة الى التزام رواندا وإبدائها العزم على تقديم معاملة عادلة لجميع فئات شعبها وعلى محاولة تعزيز المصالحة فيما بين شعبها.

وأخيرا، نأمل أن يؤخذ تأييد مجلسنا لطلب رواندا رفع حظر الأسلحة على أنه بمثابة لفتة تدل على ثقة المجلس بالجهود التي تبذلها بالفعل حكومة رواندا واطمئنانه لتلك الجهود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لاندونيسيا.

في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وعلى الملاحظات القيّمة الواردة فيه، التي وفرت الإطار الضروري لمناقشة المجلس بشأن القرار.

صوت وفد بلدي تأييدا للقرار المعروض علينا اليوم، الذي يقرر تعليق القيود المفروضة بموجب الفقرة ١٣ من القرار ٩١٨ (١٩٩٤) فيما يتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى حكومة رواندا، ثم إنهاءها بصفة دائمة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. لقد فُرض حظر الأسلحة لأن تداول الأسلحة بشكل لا يخضع لأية سيطرة كان عاملا كبيرا في زعزعة

استقرار البلد. والواقع، أن الحكومة الحالية بذلت جهودا جادة لتحقيق الاستقرار والمصالحة السلمية لرواندا. ولذلك نرى أن القرار الذي اتخذه المجلس اليوم سيساعد في الواقع على منع تكرار أعمال العنف السابقة.

وبالنظر إلى تاريخ رواندا القريب، من المفهوم أنه قد يكون هناك شيء من القلق خشية أن تؤدي زيادة تدفق الأسلحة إلى الفوضى في البلد. لكن القرار ينبغي أن ينظر إليه من منظور أكثر إيجابية، فهو يمثل خطوة هامة في تطور رواندا ويمثل إعادة نظر المجتمع الدولي في حقائق الواقع فيها. وفضلا عن ذلك، فإن ثمة عناصر في القرار، مثل استعراض آثار القرار في ستة أشهر وفي سنة واحدة، على النحو الوارد في الفقرة ١٢، من شأنها أن تساعد على ضمان الوفاء بأهدافه الأساسية.

ومن الضروري أن تمتنع الحكومة الرواندية عن استخدام الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لأية أغراض غير الأغراض المشروعة وفقا للقانون الدولي، مثل الدفاع عن النفس. ونحن نتوقع أن يمكن القرار رواندا من تحمل المسؤولية الأولى عن الحفاظ على بنية أمنها في استقلال عن قوات الأمم المتحدة، حتى تكفل السلم والاستقرار في سائر أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الشأن، من الأهمية القصوى أن تسهم البلدان المحيطة برواندا في رصد تدفق الأسلحة في المنطقة لمنع المدنيين أو القوات المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وبخاصة اللاجئين في المخيمات الرواندية داخل أراضيها، من الحصول على أعتدة عسكرية. ولذلك، يؤيد وفد بلدي إنشاء لجنة للتحقيق فيما يدعى من تدفق الأسلحة إلى قوات حكومة رواندا السابقة في المنطقة، على النحو الوارد في الفقرة ٢.

إن رفع الحظر عن حكومة رواندا لا يتحقق دون توفر قدر من المسؤولية. ونحن واثقون بأن رواندا تعترف اعترافا تاما بأهمية مواصلة جهودها لتهيئة مناخ من الثقة والاطمئنان يكفل عودة اللاجئين بأمان، وبأنها ستسعى إلى إيجاد حل للمشاكل الإنسانية فيما يتعلق بسجونها. وتحقيقا لهذا الغرض، نؤكد أيضا الحاجة إلى بذل زيادة الجهود الرامية الى الإسراع بتحسين السجون والنظام القضائي.

ويسر الوفد الاندونيسي أن يلاحظ روح التعاون التي استجاب بها المجلس للقرار، الذي يحترم حق حكومة رواندا السيادي في صون السلم والأمن، بينما يتصدى لمشاعر القلق بشأن تكرار المأساة التي أدت إلى إزهاق أرواح مدنيين أبرياء كثيرين جدا في حرب رواندا الأهلية المروعة.

أخيرا، سيكون وفد بلدي مقصرا إذا لم نعرب عن تقديرنا لجميع العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لجهودهم التي لا تكل المبذولة نيابة عنا في العمل من أجل تحقيق السلم والاستقرار في رواندا.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون على القائمة. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠